



ادوار المدافعات وخصوصية التحديات

تقرير حول دور المدافعات عن حقوق الانسان في العراق
خلال احتجاجات تشرين 2019 وما بعدها

الكرار حسن

حارث رسهي الهيتي

كانون الاول 2022



ادوار المدافعات وخصوصية التحديات
تقرير حول دور المدافعات عن حقوق الانسان في العراق
خلال احتجاجات تشرين 2019 وما بعدها

بحث مقدم لمؤتمر مركز المعلومة للبحث والتطوير
”مسارات المشاركة السياسية للنساء بعد حراك تشرين 2019“
بغداد 17 كانون الاول 2022

تنويه: جميع الاراء الواردة في هذا البحث لا تمثل بالضرورة وجهة نظر الناشر مركز
المعلومة، بل تمثل وجهة نظر الكاتب.



• المقدمة:

ارتباطاً بالأيام الدولية للمناهضة للعنف ضد المرأة وبالتزامن مع انطلاق فعاليات الموسم السابع للمنتدى الاجتماعي العراقي، والذي يركز على عدة مسارات، من أبرزها مسار المرأة والمساواة، نكتب هذا التقرير لتسليط الضوء على واقع المدافعات عن حقوق الانسان في العراق، ايماناً منا بأن للمرأة دور كبير في الدفاع عن الحريات والحقوق العامة، لا عن القضايا النسوية فحسب كما يخيل للبعض. فعلاً لازالت مشاركة المرأة في الشأن العام ضعيفة ولازال الفضاء العام ذكوري لا يحظى باهتمام النساء الا بنسبة ضعيفة، ولهذا عدة اسباب سنسقط الضوء على بعضها.

يستند التقرير المقدم الى عدة مصادر عربية وأجنبية، كما ان احد ابرز المصادر هو جلسة الاستماع البؤرية (فوكس كروب) للمدافعات عن حقوق الانسان التي قمنا بتنظيمها وتم طرح عدة اسئلة ونقاط جرى الحديث حولها، اي اننا عملنا على ان يكون التقرير هو صوت المدافعات، كما قمنا بإجراء عدة مقابلات فردية مع مدافعات عن حقوق الانسان وناشطات في الحراك الاحتجاجي، ولم نعتمد على افتراضات مجهولة، كما تجدر الاشارة الى اننا نبحث بقضية تكاد تكون شحيحة المصادر الحديثة ولم يكتب عنها مسبقاً بشكل دقيق، فكل ما يتم طرحه هو العنف القائم على المرأة ودورها في القضايا النسوية فقط.

لكننا نعتقد ان النساء لعبن اكثر من دور في الدفاع عن حقوق الانسان و الحراك الاحتجاجي في تشرين وما بعده، مرة كمتظاهرة ومدافعة عن حقوق الانسان ومرة ملهمة للأخريات وحتى للرجال. وايماناً منا بأن للنساء دور بارز في الحركات الاجتماعية والدفاع عن حقوق الانسان، حيث بدأ هذا الدور يتنامى وبشكل ملحوظ وجب علينا تعزيز ودعم هذا الدور بشكل اكبر بما يتلاءم ووجودهن وما يقدمنه لمجتمعاتهن.

نكتب عن المدافعات تحديداً لأننا نعتقد ان هناك خصوصية وجبت الاشارة لها، وهي حجم الانتهاكات المضاعفة والقيود التي يفرضها النظام الاجتماعي في العراق.

أخيراً، وجب تقديم الشكر لكل من ساهم معنا في الاعداد لهذا التقرير من الصديقات والاصدقاء كما نشكر الصديقات اللاتي شاركن في المقابلات الفردية ولا يسعنا ذكر اسماء بعضهن حفاظاً على خصوصيتهن وأمنهن.



• الملخص التنفيذي:

ينص الاعلان المعني والمدافعين عن حقوق الانسان على ان على كل فرد مسؤولية تعزيز حقوق الانسان وحمايتها، وهي عبارة -المدافعون عن حقوق الانسان- تستخدم لوصف اولئك الذين يعملون منفردين او بالاشتراك مع اخرين من اجل تعزيز حماية حقوق الانسان. والمدافع عن حقوق الانسان هو من يعمل من اجل اي حق من حقوق الانسان (او مجموعة حقوق) بالنيابة عن افراد او مجتمعات من الافراد ويسعى المدافعون عن حقوق الانسان الى تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن تعزيز وحماية اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتناول المدافعون عن حقوق الانسان اية شواغل تتصل بحقوق الانسان. وهذه الشواغل يمكن ان تكون بحيث تشمل على سبيل المثال حالات الاعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والتوقيف والاحتجاز التعسفي.

جاء هذا التقرير بناءً على ايمان (مركز المعلومة للبحث والتطوير) بأن المدافعات عن حقوق الانسان في العراق لا يسرن في طريقٍ معبدة، كما يحاولن الزراعة في أرضٍ بور، وهذا يقتضي تحشيد كل الدعم لمن يحلم بتخليصنا من تمدد الصحاري على العقول. ولأنهن يعملن على قضايا تلامس تطلعات وطموحات عموم المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه على الرغم من سوء التقديرات التي ترى في بعض الاحيان بأن من المهم أن تركز النساء الناشطات والمدافعات عن حقوق الانسان على القضايا النسوية حصراً دون المرور بقضايا أخرى حتى عدت بعض ممن حضرن جلسة التركيز بأن هذا قصوراً قد شاب مشاركتهن في تشرين 2019، كنا نعتقد وتنتشر معنا الأخباريات في الجلسة هذا بأنهن مواطنات خرجن من أجل الاهداف التي يتشارك بها الجميع ولا ضير ان يبرز شعار هنا او هناك ينادي بحقوق المرأة بشكل خاص (مواطنات عراقيات وليس كنسويات) هكذا بررت احدي ضيفاتنا في الجلسة خروجها في تظاهرات تشرين.

تطرح الورقة فرضيتان لمشاركة النساء في تشرين باعتبار ان الأخيرة هي المحطة التي برزت فيها النساء ولوحظ وجودها الحقيقي وحجم ما فعلته، بعيداً هذه المرة عن خلفياتهن السياسية والطبقية والمجتمعية، وتناقش ادوارهن قبل وبعد الاحتجاجات وبرز الانتهاكات التي يتعرضن لها والتحديات التي تقف عائقاً امام اكمال مسيرتهن.



• السياق العراقي:

تمثل المرأة ما نسبته 49 % تقريباً من سكان العراق حسب الاحصائيات⁽¹⁾، وقد ادى تغيير نظام الحكم فيه عام 2003 وما تلاها من اعمال عنف الى زيادة نقاط الضعف التي تواجهها النساء عموماً والمدافعات خصوصاً. ويمثل انعدام الامن للمرأة العراقية احد العوامل الرئيسية التي تقف حاجزاً بوجه المدافعات. حيث تعرّض عدد من المدافعات والناشطات والمجاميع النسائية اللاتي برزْنَ بوصفهن قيادات للتهديد المستمر، إن لم يقتلوا في وضح النهار.

وعلى الرغم من ذلك فقد قادت المرأة العراقية منذ بداية تغيير النظام نسبة مهمة من منظمات المجتمع المدني في العراق ولا زلن يلعبن دوراً مهماً على الرغم من التحديات. حيث شاركت النساء بقوة اسوة بالرجال في الدفاع عن حقوق الانسان وتعرضت كما الآخرين الى التنكيل والترهيب والعنف وحتى القتل العمد. وبقي الحال على ما هو عليه بل صار اسوء من ذي قبل، حيث تواصل القوى المتنفذة تكريس مفاهيم بعيدة عن احترام حقوق النساء ومكانتها الاجتماعية.

ولعل البعض يرى ان هناك مكتسبات لحقوق المرأة مثل قانون العمل وقانون الناجيات الأيزيديات الا ان دور المرأة لايزال يواجه صعوبات وتحديات جمة، فقد غابت التشريعات اللازمة لحفظ حقوقهن وكرامتهن، وبقي التهميش واضحاً للنساء على مستوى الوعي لدى المجتمع والدور القيادي والمناصب التنفيذية والتمكين السياسي اللازم.

وفي سياق العراق نرى ان هناك جملة من المحددات التي تعد العائق امام المدافعات عن حقوق الانسان ومنها تهديد الناشطات والشعور بعدم الأمان، كما ان قلة تجربة عدد كبير من النساء والفتيات بالاعتماد على انفسهن وصعوبة التعامل مع المجتمع، بسبب قيود العائلة والاعراف والتقاليد الاجتماعية، وهذا يجعلها في وضع اقتصادي صعب كونها معتمدة على عائلتها وصعوبة دخولها الى سوق العمل. كما ان تردي الوضع الامني بشكل عام كان سبباً في تخوّف العائلة على بناتهن من التعرض لمشكلة امنية، فضلاً عن اشاعات الاختطاف والقتل، او الطعن بسمعة النساء.

حتى الاعلام والقنوات الفضائية لم تقدم الدعم الكافي للنساء مثل انتاج مواد توجيهية وتثقيفية وتطويرية، اذ تعتمد النساء على ما تحصل عليه من معرفة من خلال شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

لذلك بقت النساء في حالة دفاع مستمر عن نفسها وخاضعة لأعراف المجتمع وبالذات المجتمعات العشائرية، حيث تتعرض النساء الى اختبارات دورية وتشكيك مستمر لتظل في حالة الدفاع المستمر الذي يلغي قدرتها على التفكير واحداث التغيير، وهو ما يعد جهداً مضاعفاً للدفاع تحتاجه النساء.



• من هم المدافعات/المدافعين عن حقوق الانسان:

بداية يجب ان نعرف من هم المدافعون والمدافعات عن حقوق الانسان قبل ان نخوض في تفاصيل المدافعات، اذ ينص الاعلان المعني للمدافعين عن حقوق الانسان على ان على كل فرد مسؤولية تعزيز حقوق الانسان وحمايتها، وهي عبارة -المدافعون عن حقوق الانسان- تستخدم لوصف اولئك الذين يعملون منفردين او بالاشتراك مع اخرين من اجل تعزيز حماية حقوق الانسان.

المدافع عن حقوق الانسان هو من يعمل من اجل اي حق من حقوق الانسان (او مجموعة حقوق) بالنيابة عن افراد او مجتمعات من الافراد ويسعى المدافعون عن حقوق الانسان الى تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن تعزيز وحماية اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽²⁾ ويتناول المدافعون عن حقوق الانسان اية شواغل تتصل بحقوق الانسان. وهذه الشواغل يمكن ان تكون بحيث تشمل على سبيل المثال حالات الاعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والتوقيف والاحتجاز التعسفي وتشويه الاعضاء التناسلية للإناث والتمييز والمسائل المتعلقة بالتوظيف والاخلاء القسري للمساكن والحصول على الرعاية الصحية والنفايات السامة وتأثيرها على البيئة وينشط المدافعون عن حقوق الانسان في مجالات متنوعة من حوق الانسان، وتشمل الحق في الحياة والحق في الحصول على الغذاء والماء والتمتع بأعلى مستوى من الرعاية الصحية يمكن بلوغه والحق في السكن اللائق وحق الفرد في ان يكون له اسم وجنسية والحق في التعليم وحرية التنقل وعدم التعرض للتمييز. وهم يتناولون في بعض الاحيان الحقوق المتعلقة بمجموعات من الناس مثل حقوق المرأة وحقوق الطفل وحق الشعوب الاصلية وحقوق اللاجئين والمشردين داخليا وحقوق الاقليات القومية او اللغوية او الجنسية.

يقوم المدافعون عن حقوق الانسان بالتحري وجمع المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والتبليغ عنها. اذ يمكنهم ان يستخدموا على سبيل المثال استراتيجيات ممارسة الضغط لتوجيه نظر الجمهور والمسؤولين الرئيسيين في مجال السياسة والقضاء الى تقاريرهم وضمن ان تكون التحقيقات التي يقومون بها موضع اهتمام وكفالة معالجة انتهاكات حقوق الانسان. ويتم مثل هذا العمل في الغالب الأعم من خلال منظمات حقوق الانسان التي تصدر تقارير دورية حول النتائج التي تتوصل اليها ومع ذلك يمكن ان يقوم احد الافراد بالتركيز على حادثة معينة من حوادث انتهاك حقوق الانسان ثم يجمع المعلومات ويبلغ عنها⁽³⁾.

• لماذا المدافعات:

للمدافعات خصوصية لا لقضايهم النسوية فحسب، وانما لحجم الانتهاك والضغط الواقع على المرأة في المجتمع، ونعتقد ان للمرأة قوة مضاعفة وجبت الاشارة لها لكونها تتحمل انتهاك واضطهاد مضاعف مما يجعل منها تحت ضغط اعلى ولمقاومة هذا الضغط لابد لها من قوة مضاعفة.

كما ان المشرع العراقي كان ولا يزال مقصراً ضد المرأة في تشريعاته وهو ما تثبته المادة القانونية (41) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لتي تنص على ان " لا جريمة في ممارسة حق الزوج الشرعي مع زوجته" بما في ذلك (تأديب الزوجة من قبل زوجها) اما في المادة (128) فتوضح عدداً من الاسباب التي تؤدي اما الى تخفيف العقوبة او الغائها. وتعفي المادة (398) من قانون العقوبات الجاني في هذه الحالة من الملاحقة القضائية، وهذا يعني تواطؤ قانون العقوبات العراقي- المشرع عام 1969 والذي بقي دون تغيير حتى مع تغير النظام السياسي في 2003 ويحفز الجناة على ارتكاب جرائمهم مع الافلات المستمر من العقاب ويترك النساء والفتيات الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي من دون اي حماية قانونية. وتستند احكام قانون العقوبات المذكورة آنفا على افتراض ان للرجال الحق في تأديب النساء والفتيات والاطفال، وتضع هذه المعايير القانونية النساء والاطفال تحت سلوك معين، فأن خالفوا سيتلقون عقوبات صارمة. يمنح قانون العقوبات العراقي - مع ايجابيته في مواد اخرى - السلطة الكاملة للذكور في (تطبيق القانون) داخل بيوتهم وتبرر الجرائم المتزايدة تجاه النساء(4). تسجل الاجهزة الامنية بصورة يومية عمليات اغتيال بدوافع جنائية، وسرقة للمنازل، وسطو مسلح، ونزاعات عشائرية، وثمة جزءا مخفيا من القضايا، خصوصا تلك التي تكون ضحيتها (امرأة)، فليس قانون العقوبات وحده الذي يمنح الحق للرجال بتأديب زوجاتهم او قتلهم لدوافع اجتماعية، اذ يمنح العرف العشائري الحق للرجال بذلك ايضا. ومن دون ادنى تدخل من قبل الحكومة ازدادت حالات (انتحار النساء) في اخر سنتين، وكل ما ذكر اعلاه ما هو الا سلاح من الممكن ان يكون ذريعة لردع النساء عن ان يكن مدافعات عن حقوق الانسان وفاعلات في الشأن العام⁽⁵⁾.

ومن رؤية ايفيلين ريد 1905-1979 (كاتبة امريكية مؤلفة للعديد من الاعمال التي تبحث اصول الاضطهاد الذي تعانیه النساء) فان واحد من العلام البارزة في النظام الرأسمالي، والمجتمع الطبقي بالعموم، اللامساواة بين الجنسين، حيث الرجال سادة الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية والفكرية، بينما تلعب النساء دوراً ثانوياً، بل دور التابع المنقاد، فالتفاوت بين الجنسين علامة مميزة في المجتمع الطبقي، منذ بداياته قبل آلاف من السنين، لهذا فان المجتمع الرأسمالي مجتمع يهيمن عليه



الذكور بجدارة، هذه الهيمنة تم تثبيت أسسها وإدامتها عن طريق مؤسسات الملكية الخاصة، والدولة والكنيسة، وشكل العائلة الذي يخدم مصالح الرجال فقط. وهو ما عززته الاحزاب الاسلامية الحاكمة بمفهومها بشأن التفوق الاجتماعي للجنس الذكري، وغالباً ما يتم اعتبار ان من البديهيات المسلم بها تفوق الرجال اجتماعياً، ومرد ذلك لطبيعتهم البيولوجية. والفوقية الذكورية، والرجال كما يزعمون منت عليهم الطبيعة بإمكانيات جسدية وعقلية اسمى وارفح مقدماً⁽⁶⁾.

يتبادر الى الازهان لا ارادياً دور المرأة في الدفاع عن حقوقها والحركة النسوية، بمجرد ذكر المدافعات عن حقوق الانسان ويتناسى البعض ان للمرأة دور في الدفاع عن الحريات العامة وان هناك مدافعات عن حقوق الانسان بكل الاوساط وهي شريك بالدفاع عن حقوق الانسان شأنها شأن المدافعين فلا يمكن فصل المرأة عن نضالها ودورها العام في الحراك الاحتجاجي وقضايا التحرر، وان محاولة اختزال دورها في الدفاع عن القضايا النسوية امر لا تقر به هذه الورقة، ما يجعلنا نكتب عن دور المدافعات عن حقوق الانسان هو ذلك الحيف الذي يقع عليها وحجم الانتهاك والاضطهاد المضاعف يدعونا الى اعادة النظر في قياس حجم القوة التي تبذلها المرأة لمجابهة تلك التحديات.

فقد شاركت النساء بقوة في الحراك الاحتجاجي منذ العام 2011 ولغاية الان وتعرضت الى ذات المخاطر التي واجهها الاخرين من تنكيل وعنف واختطاف وترهيب وحتى القتل العمد، فمنذ بدايات الحراك الاحتجاجي في 2019 شنت المداميع المسلحة حربها ضد المدافعات والمدافعين عن حقوق الانسان بدون تمييز، حيث تم اختطاف احدى الناشطات المسعفة (صبا المهداوي) كما تم اغتيال احدى ابرز الوجوه النسائية البارزة في الحراك الاحتجاجي في البصرة (رهام يعقوب).

• من الفضاء الافتراضي الى مسعفة على خطوط الصد:

تجيب نوال السعداوي على تساؤل مهم جداً (من هي السيدة الاولى!)⁽⁷⁾ حيث تقول ان المرأة اذا استمدت من منصب زوجها او ابيها او جدها فهل تشعر ان لها قيمة حقيقة؟ كيف يكون للإنسان والانسانة قيمة في الحياة؟ الا ترتبط قيمة الانسان او الانسانة بما يعمل؟ لماذا يعتبر النظام الجمهوري القائم على الانتخاب اكثر تقدماً من النظام الملكي القائم على التوريث والعلاقات العائلية؟ فلو درسنا الماضي القريب او البعيد ادركنا ان السبب الرئيس لسقوط اي نظام هو تراجع قيمة الاكثر كفاءة او ابداعاً او نكاه امام قيمة العلاقة الشخصية او العائلية او الزوجية، وفي النهاية لا يبقى في التاريخ الانساني الا صاحبات واصحاب الكفاءة والابداع في اي مجال. نعم فهذا هو الانتخاب التاريخي الطبيعي



الذي يتماشى مع المنطق والعدل، اي ان قيمة الانسانية او الانسان هي قيمة ما يعمل.
تخبرنا زهراء وليد⁽⁸⁾ مهندسة ومتطوعة منذ 2019 تعمل على قضايا حقوق الانسان عن سبب مشاركتها في احتجاجات تشرين 2019 تقول: بداية كنت اسأل نفسي عن السر وراء اندفاع الشباب والشابات، ورغم اني من منطقة شعبية من الممكن ان تعرضني المشاركة للخطر الا انني شاركت لأن (ما اريد اموت دون ان اترك أثر).

اخذ دور المدافعات عن حقوق الانسان يتنامى بشكل ملحوظ مع تنامي الحراك الاحتجاجي في العراق فأصبح للنساء تواجد كبير في الحراك الاحتجاجي، ابتداءً من دورها في الدفاع عن قضاياها النسوية وصولاً الى الدفاع عن الحقوق والحريات العامة اي ان هناك تطور في تبني المطالب لدى النساء، وتحليلاً لدورها الذي اخذ في التنامي، تظهر هناك عدة عوامل، لعل من ابرزها هو انتقال المرأة الى الفضاء العام. حيث بدأت سلطة المنع وهيمنة القيم التي فرضت عليها تتصدع.

وبالعودة الى الفضاء الافتراضي وجبت الاشارة الى الفضاء العام و(يورغن هابرماس) فيلسوف وعالم اجتماع الماني معاصر، يعد من اهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية، حيث يعتبر هابرماس (الفضاء العام) بانه احد اهم المفاهيم التي يعتمد عليها في قراءة العلاقة بين السلطة والمجتمع في المجال والمضمون السياسي الحديث. كما انه يعرف الفضاء العام بانه تجمع للأشخاص من النخبة يجتمعون للجدال والنقاش حول مصلحة مشتركة، مؤكداً على ضرورة تشكيل هذا الفضاء لتجاوز الدولة وليكون نواة اساسية لنقد ادائها الوظيفي والسياسي. وللسياسة فضائها العام كما للفن والصحافة والقطاع العام والخاص في الاقتصاد والعمل والتبادل والانتاج فهو مجال للنقاش والعمل والمشارك والتفكير⁽⁹⁾.

اي ان الفضاء العام هو مجال مفتوح بشكل اوسع للذكور في العراق ولكن عدة متغيرات طرأت على المشهد لتخترق النساء هذا الفضاء بعد ان خرجت من الفضاء الخاص، مروراً بالفضاء الافتراضي الذي لعبت فيه النساء دوراً كبيراً، وهو الاستعمال الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي الذي ولد الفردانية عندهن اذ شكلت هذه الوسائل حواضن بديلة لنمو وتشكيل شخصية الافراد، بعيداً عن النمط العائلي وسلطة الاب، وبفضل الانترنت اصبح بالإمكان للمرأة ان تتجاوز الهوية المجهزة لها اجتماعياً ودينيًا من خلال استعارة اسماء وهمية او انتحال هوية غير هويتها، ما سمح لها بالخروج من انتمائها الاجتماعي الضيق والتحرر من المنوعات والمحرمات الاجتماعية، حيث وفرت منصات التواصل الاجتماعي المساحة الآمنة للنساء لان يعبرن عن ذواتهن ويعدن تعريفها كما يريدنها ويردنها لا كما يريدنها الآخرون، ولم يكن صعباً بعد ذلك انتقالها من الفضاء الافتراضي (شبكات التواصل) الى الفضاء الاحتجاجي / ساحات الاحتجاج.



فقد ساهم التطور التقني لوسائل التواصل في اعادة تشكيل مفهوم الفضاء العام من خلال خلق فضاء ثالث هو الفضاء الافتراضي ليصبح مجال مهم لممارسة السياسة ويؤسس لحياة عامة غير رسمية خارج جدران البيت والعمل والاماكن العامة. وبذلك لم يعد مفهوم الفضاء العام مقتصرًا على مشاركة النخبة او الجمهور المثقف الذي يجيد استعمال العقل واللغة الخطابية كما ذهب هابرماس وانما تعدى ذلك ليشمل افراد مهمشين ومستبعدين يقدمون خطابات مفتوحة يسودها طابع العاطفة، الامر الذي اتاح فرص متساوية للنساء في التعبير عن آرائهن بحرية، بعد ان كان غالبية قادة الرأي من الذكور. كما تجدر الاشارة الى ان النساء كانت من ابرز الفاعلين داخل الفضاء الافتراضي وجزءاً مهماً من جمهوره، اذ فاقت مشاركتهن في مواقع التواصل الاجتماعي مشاركة الرجال في 30% من ناحية الاستخدام والفترة الزمنية التي تقضيها داخل هذا الفضاء الافتراضي، وهو ما اتاح لهن الفرصة للتعرف على ما يحدث في الفضاء العام دون الحاجة للخروج من المنزل واصبحن مشاركات في الفضاء العام من داخل منازلهن ودون الحاجة لأخذ الاذن من احد، وصرن يعبرن عن انفسهن من خلال انشاء صفحات خاصة ومدونات او من خلال التفاعل مع الصفحات المختلفة.

ان انخراط النساء في الفضاء الافتراضي جهزهن للمشاركة الفعلية في الفضاء الاحتجاجي، من خلال تأثيره على زيادة وتعزيز ادراكهن للقضايا السياسية التي يشهدها العراق وفتح مجال امامهن لتشكيل حكم ذاتي جديد. وهذا الوعي السياسي الذي تشكل نتيجة تفاعلهن مع القضايا المختلفة، لا بد ان ينعكس على مشاركتهن السياسية، ولما يحدثه هذا التفاعل من تأثير عاطفي ومعرفي، سرعان ما يتحول الى سلوك. ولم تكن المرأة العراقية بعيدة عن هذا الواقع، اذ نشطت على مواقع التواصل الاجتماعي، ووصلت نسبة اللواتي يستعملن هذه الوسائل وبشكل يومي 67% وكان من بينهن 45% يقضين من 3-5 ساعات يوميا، استعانت العديد منهن بهذه المواقع لتجاوز عزلتهن عن الفضاء العام واصبحت بالنسبة لهن مجالا مفتوحا للتعبير عن آرائهن ومواقفهن ولممارسة السياسة والتعاطي مع الشأن العام وتقديم انفسهن واسماع اصواتهن بشكل بسيط وطريقة سهلة.⁽¹⁰⁾

وتجدر الاشارة الى ان النساء كانت الاكثر تأثرا بقتل المتظاهرين وفي مقدمة المروجين والناشرين لهذه الاحداث، كما نشطت النساء في الترويج للإعلان عن التظاهرات ومواعيد انطلاقها وهو ما سهل على الكثيرات المشاركة الفعلية واكسبهن القدرة على التنسيق للخروج الى الساحات.



• دور النساء (المدافعات) في تشرين:

كثيرة هي الشعارات والمطالبات التي رفعها المحتجون الغاضبين ايام انتفاضة تشرين 2019، منها العامة والتي كان ابرزها شعار (نريد وطن) ودفع هذا الشعار الى نهايته يعني بكل الأحوال الحديث عن النظام السياسي وطموحات المحتجين بتعديل مساره -النظام السياسي- وتصحيح عمله بعد أن صدحت حناجرهم كثيراً حول اخفاقاته وعدم ملائمته لتطلعاتهم، وهناك الشعارات الفئوية/القطاعية والتي يُعتقد انها كانت سبباً في اندلاع الاحتجاجات اصلاً⁽¹²⁾. يقابل هذا ان ما حدث في تشرين يشكّل نقطة ضوء/بارقة أمل وجب الوقوف عندها، فتواجد طلبة المدارس والجامعات بقمصانهم البيضاء كان لافتاً وواضحاً الى درجة مبهرة وكان ينتظر دخولهم الجميع، يضاف لها وجود النساء -الشابات على وجه التحديد- وهذا الوجود انتبه له المحتجون بدقة، وعوّلوا عليه كثيراً. فقد شهد العراق ومظاهراته الاحتجاجية التي سبقت تشرين حضوراً نسوياً ولكنه كان على الأغلب حضور نخبوي/حزبي/منظم وفي حالات اخرى كان حضور بعض السيدات الى مساحات الاحتجاج سواء في بغداد أو باقي المحافظات حضوراً مألوفاً لسيدات ناشطات في المجال العام عموماً.

تشير زهراء علي باحثة في علم الاجتماع الى ان مشاركة النساء والناشطات النسويات في الاحتجاجات ليست بالظاهرة الجديدة، فمنذ احتجاجات العام 2011 كان للنساء حضوراً الا انها تركّز على مشاركتهن في احتجاجات عام 2015 و 2018، كما تشير الى ان الأخيرة كانت قد دفعت عدداً كبيراً من النساء، جماعات أو فرادى، إلى صياغة مطالبهن وتطوير مبادرات خارج إطار المنظمات غير الحكومية⁽¹³⁾.

في العراق وعلى طول فترات انظمتها السياسية المتعاقبة لم تكن النساء في أفضل احوالهن، فالحصار الاقتصادي وسلسلة الحروب العبيثية التي دخل بها النظام السابق والاحتلال وما خلفه من مشاكل شملت جميع النواحي الى ايام الاقتتال الطائفي والايام الدامية جراء المفخخات التي كانت تضرب البلاد كانت حصة النساء كبيرة جداً من كل ما سبق، وايضاً كانت اوجاعهن معروفة للجميع سواء علت اصواتهن في الحديث عنها أم خفتت في بعض الاوقات، الا ان تشرين 2019 جعلتنا نصغي لأصواتهن ونسمعها بشكل جيد، كما انها وضعت المرأة العراقية على خط المواجهة بالتساوي مع الرجل، فهي أيضاً تعرضت إلى جملة تهديدات تدرجت من اللفظية لتصل إلى الخطف والاعتقال والقتل⁽¹⁴⁾.

ولم يقتصر وجود النساء (المدافعات) على القضايا التي تتعلق بالشأن النسوي وقضاياها، بل حرصت على ان تكون حاضرة وفاعلة في ساحات الاحتجاج والعمل تحت سقف كل الشعارات والمطالبات باعتبارهن مواطنات اولاً يقتحمن المجال العام ويعملن من اجل قضاياها الملحة، تخبرنا زينب⁽¹⁵⁾ خريجة



كلية الصيدلة ومتطوعة بفريق (هي ثورة) التحقت بتظاهرات تشرين دون علم أهلي، دفعني لذلك هو رغبتني في تغيير وضعي في البيت أولاً، ولأثبت للجميع بأني لا أختلف عن الرجل، فكل المطالبات التي تم تناولها والحديث عنها لم تكن محصورة بالرجل، لاحقاً ومن خلال الصور عرفوا أهلي انني اشترك في تلك التظاهرات، اليوم يحترمون شخصيتي واصبحوا يعرفون بأني لم أخضع لأحد بعد، وطموحي اليوم هو أن أغير وضع كل النساء في البلاد.

يتحدثن النساء اللواتي اشتركن في تشرين بأن تظاهراتهن هذه المرة كانت (انتفاضة داخل الثورة) كما يصفه تقرير لوكالة الاناضول⁽¹⁶⁾ فهن ورغم اشتراكهن بالأهداف/المطالب العامة التي تتناول النظام السياسي ومشاكله الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فهن يرغبن ايضاً في لفت النظر الى ما يعاينينه كـ ”نساء“ بصورة خاصة، ولعل شعار (صوتك ثورة مو عورة) ردة فعل على ما تم ترويجه ضدهن ايام الاحتجاجات العراقية تارة باسم الدين واخرى باسم العادات والتقاليد وضرورة احترام طبيعة المجتمع القبلي المحافظ.

تخبرنا بان⁽¹⁷⁾ تعمل في مجال حماية الطفل وحقوق المرأة منذ العام 2015 عن ازدواجية ما تعيشه، تقول: حسب نظرة المجتمع انا شخصية تختلف تماماً عن بان في المجتمع المدني.

مقابل هذا تعتقد الباحثة العراقية د. أسماء جميل رشيد ان خروج المرأة الى الفضاء الاحتجاجي ”لم يكن نتيجة للتمهيش الاجتماعي والسياسي ولا كردة فعل على النظام الذكوري الضاغط الذي قيّد حريتهن، بل كانت الرغبة في المحافظة على حياة الشباب وحماية سلمية التظاهرات هو الدافع والمحرك الأساسي لهذه المشاركة“⁽¹⁸⁾. ورغم ذلك تؤكد د. أسماء ان مشاركة النساء هذه المرة -تشرين- 2019 قد اكتسبت طابعاً جديداً، فلا يمكن لعامل ان يتحدث عن تشرين واحتجاجاتها دون ذكر الدور البارز للنساء فيها و اعتبر هذا الدور مؤشراً لثورة حقيقية.

الآن، نحن امام فرضيتان، الأولى تتحدث عن ما تعتقده سبباً رئيسياً ادى الى خروج النساء الى الاحتجاجات وهو رغبتهن واصرارهن على اقتحام المجال العام بعد عقود طويلة من احتكاره على الرجال في ظل نظام ذكوري/ابوي تدعمه اضافة الى القوانين والتشريعات تعقيدات العادات والتقاليد المتوارثة، وفرضية ثانية تعتبر ان الرغبة في المحافظة على سلمية التظاهرات وحماية ارواح الشباب بعد موجات العنف الدموي التي سادت ساحات الاحتجاج العراقية هو الذي كان سبباً في خروجها الى التظاهرات، وكلا الفرضيتين لا تدحض حقيقة الوجود الفاعل والواضح للنساء في ساحات الاحتجاج بل من الممكن ان تختلف عن سبب خروجها/وجودها في تشرين وهو عين ما تطرحه هذه الورقة



وتحاول ان تتبع مساره ومسارهن وصولاً الى ما بعد تشرين وكيف خلصت ادوارهن.

ولتعاظم ادوار المدافعين/ات عن حقوق الانسان اثناء احتجاجات تشرين 2019 ازدادت الحملات شبه المنظمة للحد من نشاطاتهم، فمن الملاحقات والتهديدات الى التصفية الجسدية، الامر الذي دعى الى ان تعرب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخارت في 27 آب 2020 عن قلقها الشديد جراء ”استمرار استهداف وقتل النشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان وهذا ليس عنفاً ليس عشوائياً، بل هو اسكات متعمد للأصوات السلمية الى جانب الافلات التام من العقاب الذي يتمتع به الجناة بدون محاسبة. ستبقى الجرائم المرتكبة مجرد احصائيات وارقام على الورق“⁽¹⁹⁾

وعن اسباب مشاركتهن في احتجاجات تشرين 2019 كانت اجابات النساء اللواتي حضرن الجلسة البؤرية التي عملنا عليها من أجل استكمال هذه الورقة كانت اجابتهن تتحدث عن ما اعتبروه ميزة كانت قد تحققت في هذه الاحتجاجات وهي ما دفعت بهن الى المشاركة هي وجود كلا الجنسين وبعيداً عن تأطير الاحتجاجات لصالح جهة حزبية/سياسية والطابع الشعبي الذي امتازت به الاحتجاجات بعيداً عن النخبوية ساعد الكثيرات على التواجد والاندماج في ساحات التظاهر، هذا دفع بالنهاية الى كسر ما اسموه بالصورة النمطية لوجودهن في المجال العام، اضافة الى شمولية الفكرة (نريد وطن) وابتغاء المصلحة العامة. ارتفاع حالات العنف والقمع من قبل الاجهزة الأمنية الرسمية في تعاطيها مع المحتجين وسقوط اعداد كبيرة من الشهداء اعتبرته بعض المشاركات في جلستنا تلك سبباً في ازدياد اعداد المحتجين عامة والنساء على وجه الخصوص.

تؤكد هذه الورقة حقيقة ان تشرين لم تكن حدثاً عرضياً/عشوائياً كان قد بدأ في الاول من تشرين الاول 2019 مع تواجد المتظاهرين في ساحات الاحتجاج ونصبهم لخيام الاعتصام، بل تؤمن بأنها مرحلة/نسخة او موجة من سلسلة موجات احتجاجية بدأت منذ شباط 2011، ولذلك لا تنتهي برفع الخيام او اسكات اصوات المحتجين بأي طريقة كانت، تنتهي الاحتجاجات متى ما انتهت الاسباب التي ادت الى خروجها او تم العمل على معالجتها والنظر فيها بشكل جدي بعيداً عن لغة الخطابات السياسية التي ترتجى العواطف. لذلك من الخطأ بمكان الاعتقاد بأن نشاط المدافعين/ات عن حقوق الانسان سينتهي بنهاية خيام الاعتصام للمحتجين، من الممكن ان يكون لعامل الاحباط او الخوف تأثيراً على قدرة الناشطين/ات على المواصلة و الاستمرار ولكن يبقى الواقع المأساوي المعاش والقضايا المصرية المتعلقة كفيلة بتحريك عشرات الناشطين/ات في لحظات تاريخية معينة.

• الانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الانسان:



يبدو هذا العنوان الفرعي وكأنه لا يختلف كثيراً عن أي انتهاكات تطال أي فئة أو مجموعة أو افراد في العراق، ولكنه ينظر في مجموعة من الانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الانسان باعتبارهن نساء. وعموماً فإن حقوق الإنسان وحسب تعريف الامم المتحدة هي ”حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. إن لنا جميع الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة“⁽²⁰⁾. فإن أي فعل يسلب واحدة من هذه الحقوق يعد انتهاكاً وببساطة فالأخير هو مصطلح يراد منه وصف الحالة التي تحدث عندما تخرق اي دولة او جهة فاعلة في مجتمع معين رسمية كانت ام غير رسمية احد البنود الاساسية في المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان (الاعلان العالمي لحقوق الانسان او القانون الانساني الدولي). ويتفق الجميع على ان حماية حقوق الانسان والدفاع عنها مسؤولية تقع على اكثر من طرف الا انها جميعاً تؤكد على ان الدولة هي الجهة المسؤولة عن حماية حقوق الانسان وهي الجهة التي من المفترض ان تضع وتتخذ اجراءات عملية كفيلة تحول دون تعرض حقوق مواطنيها لأي تجاوز، خاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوقهم من قبل جهات مسؤولة في الدولة نفسها أو ان تتعاضد عن حمايتها وبالتالي حمايتهم.

اثناء فترات الحروب او الاضطرابات الداخلية عادة ما يجري انتهاك واضح وصريح لحقوق الانسان تبدأ من اعتقاد الدولة/السلطة بأنها صاحبة الحق في سلب حق مواطنيها حرية التعبير عن آرائهم او تمنع تجمعاتهم السلمية مروراً بالاحتجاز غير القانوني وغير الرسمي في بعض المرات وانتهاءً بالتهجير عن طريق اجبار المواطنين على تغيير اماكن سكنهم نتيجة للخوف من الوقوع تحت سطوتها والتغيب او القتل.

تتعرض النساء (المدافعات) عن حقوق الانسان لانتهاكات عديدة، بعضها تتقاسمها مع المدافعين (الرجال) وبعضها خاص بها، وهذا الأخير هو ما نعتقد بأنه يشكل الخطر الأكبر من ناحية طبيعة المجتمع العراقي عموماً وبعض المجتمعات المحلية -العشائرية والمحافظات-، فمثلاً وبقدر تحكم العادات والتقاليد والموروثات المجتمعية بالحياة اليومية في العراق فان هذه بحد ذاتها دائماً ما تكون هي المبرر لاستخدام العنف ضد المرأة وبتعدد التبريرات. ومن أسهل ما يطرح من تبريرات ويلقى قبولاً مجتمعياً الى حد ما هو موضوع الشرف، فعمليات القتل بما يسمى ”غسل العار“ شملت في طياتها كثير من الاسباب (خلافات عائلية تتعلق بالمواريث و الفتيات اللواتي وقعن ضحايا للاغتصاب وحتى ترمد



بعضهن ومطالبتهن بحقوقهن واحترام وجودهن وكرامتهن). يرافق كل هذا اصرار الجهات التشريعية العراقية وبدفع من الاحزاب السياسية ذات التوجه الديني على عدم اقرار قوانين تحميهن ومنها قانون العنف الاسري هو بحد ذاته يعتبر انتهاكاً لحقوقهن.

تختلف الانتهاكات التي يتعرضن لها النساء بصورة عامة والمدافعات عن حقوق الانسان بشكل خاص باختلاف المكان والظروف وتعقيداتها، فمن التحرش اللفظي والجسدي الى محاولات الاغتصاب الى اختراق حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي واجهزة الهواتف الخاصة بهن ومحاولة ابتزازهن بصورهن.... الخ كلها تشكل صوراً متعددة من الانتهاكات، والخطر هو محاولة ربط عملهن بما يقتنع به المجتمع من انه خروج على الدين والاعراف والتقاليد او ربط عملهن مع منظمات المجتمع المدني الدولية والترويج باعتبار ان لديهن علاقات تصل الى التلميح بالتجسس وتنفيذ اجندات اجنبية وكل هذه التهم من شأنها أن تؤدي بحياة اي من النساء تلتصق بها واحدة من هذه الافتراضات / التهم.

اضافةً لكل ما تقدم يبقى موضوع العنف المنزلي يقتصر حسب اعتقاد الكثيرين على ضرب الزوج لزوجته او الأخ لأخته، بينما الضرب هو صورة من صور كثيرة، على سبيل المثال لا الحصر تعتبر فرض العزلة عن العالم الخارجي/الفضاء العام والاجبار على خيارات هي ليست خياراتهن بقدر ما هي رغبة الزوج او الاخ انتهاكاً بحق المرأة/المدافعة –ومنها اجبار الرجال لنسائهم اثناء الانتخابات على التصويت لما يراه هو ويعتقد بصحته-، كذلك معاملتها بطريقة تشعرها بأنها اقل اهمية واحتراماً من اخيها انتهاكاً ايضاً، وكلا الحالتين هي انعكاس للتوزيع غير العادل للسلطة في الاسرة وهذا يستند الى موروث ديني/ قبلي وهو عدم امتلاك المرأة سلطة وصلاحيات اتخاذ القرار⁽²¹⁾.

تتعرض النساء/المدافعات اللواتي دخلن ويشجعن الاخريات على الدخول في مختلف المعتركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية اسوة بالرجل باعتبار ان هذه الحقوق وانطلاقاً من الدستور العراقي لا تميز بين مواطنيها على اساس الجنس الى انتهاكات نتيجة لطبيعة المجتمع العراقي الراضية لوجود نساء قويات ومثقفات قادرات على تحمل المسؤولية، وقد تكون بعض من هذه الانتهاكات غير واضحة للعيان، ولكن لا يصعب على المهتمين تلمسها مثل موضوع الارتباط/الزواج، والاخير هو من اهم ما تتعرض له النساء/المدافعات فداًئماً ما يجري تشبيههن بالرجال لذلك ينصح البعض بعدم الارتباط بهن، هذا ما أشرت اليه الناشطة (انسام سلمان) رئيسة منظمة آيسن لحقوق الانسان والتنمية المستدامة⁽²²⁾.

وتضيف سلمان في مقابلة معها انه ”وعلى الرغم من كل ما تتعرض له المدافعات عن حقوق



الانسان تبذل النساء/المدافعات جهوداً جبارة وعظيمة اولاً في تحدي طبيعة هذا المجتمع الذي تدفع كل دينامياته باتجاه ان تبقى النساء اسيرات لهذه الموروثات وان تقبل بانتهاك حقوقها حتى في الدفاع عن حقوقها والنضال في سبيلها، وجهودهن في قيادة حملات لمنع اقرار قوانين مجحفة بحق الاسرة والمجتمع، عملن ويعملن بإصرار كبير لإقرار قوانين مهمة مثل قانون العنف الاسري وقانون الابتزاز الالكتروني ذو الجنبه المجتمعية. ومقابل كل هذا يبقى موقف الحكومة يطغى عليه التقصير الواضح تجاه حماية المدافعين/المدافعات عن حقوق الانسان او بتخصيص برامج ادماج النساء المدافعات عن حقوق الانسان مع الحكومة بمختلف وزاراتها المعنية او اجهزتها التنفيذية مثل الشرطة المجتمعية حسب سلمان.

الانماط المجتمعية وصورها التي يراد لها ان تبقى وتهيمن ليست ناتجة عن المجتمع الذكوري المحكوم بموروثات كثيرة (دينية وقبلية) بل في بعض الاحيان هي وليدة سياسات حكومية، فالحروب التي دخلها العراق وما اقترن بها من ظاهرة عسكرية للمجتمع تؤدي الى نفس النتيجة، زهراء علي باحثة عراقية وعالمة اجتماع تركز على ما قيل في الادبيات النسوية بخصوص الحرب والنزاع المسلح وتؤكد "ان عسكرية المجتمع ظاهرة مجندرة للغاية وضرورية كل الضرورة في تعريف المعايير والعلاقات الجندرية، وفي العراق تفاقمت العسكرية بصفتها ظاهرة اجتماعية وسياسية اثناء الحرب مع ايران في ثمانينيات القرن الماضي وزادت حدتها بعد حرب الخليج 1991. ان تلعب العسكرية دوراً مركزياً في تشكيل التمثلات والممارسات النسوية والذكورية ان تعزز ادوار الرجال النمطية بصفتهم "حماة" وادوار النساء النمطية بصفتهم "مستضعفات"⁽²³⁾.

• التحديات التي تواجه النساء (المدافعات) عن حقوق الانسان:

لا تختلف كثيراً التحديات التي تواجهها النساء (المدافعات) عن حقوق الانسان في العراق عن المدافعين من الرجال، الا ان هناك تحديات جدية يجب النظر اليها من زاوية اختلاف الجنس بين المدافعين والمدافعات، اول ما يجمع المدافعين والمدافعات من ناحية التحديات هو الاعتراف بوجودهم من قبل الحكومة واتخاذ ما يجب اتخاذه لتشريع قوانين تحميهم وتعطيهم الحق في الدفاع عن قضايا حقوق الانسان، يرافق عملهم دائماً تحدي التهديدات التي تجبرهم بين الفترة والاخرى على تغيير محل سكنهم وهذا بطبيعته يرافقه ترك للعمل والبحث عن آخر بديل مما يلقي اعباءً كبيرة على عاتقهم/هن. وتحديات أخرى كثيرة تتعلق بالاختطاف والاحتجاز غير الشرعي/الرسمي ومحاولات الاغتيال

للتخويف وثني الناشط/ة عن اكمال طريقه والاغتيال الحقيقي مرات كثيرة. او التهديدات التي تطال عوائلهم في سبيل ثنيهن عن اكمال مسيرتهن.

ولكن للمدافعات تحديات خاصة بهن، أبرزها ما يتعلق بسمعتهن في مجتمع تنتشر فيه الشائعات بسرعة كبيرة وتحتاج لجهد ووقت كبيرين كي ما يتم تكذيبها، والى حين تكذيبها ممكن ان تكون المدافعة ضحيتها اذا ما اغتيلت/قتلت على يد أهلها او مقربين منها، حتى وصل الحال بالمدافعات الى تمني الموت على الاختطاف وما يرافقه من ترديد لشائعات تمس سمعتهن -الطعن بالشرف- ومستقبل حياتهن في مجتمع مثل المجتمع العراقي.

وهناك تحديات تحتاج الى بذل مزيد من الجهود من قبل الدولة/المدافعين عموماً ومزیداً من الوقت وهي كسر الصورة النمطية والتي تعتقد بأحقية الرجل فقط في حوض غمار هذه القضايا والنضال من اجلها وسلب المرأة اي حق لمشاركتها في الشأن العام عموماً وقضايا النساء والاسرة والمشكلات السياسية والاجتماعية خصوصاً. اذ تقع المدافعات عن حقوق الإنسان ضحايا نظرة انهن يشكلن خطراً يهدد القيم والعادات والتقاليد والشرف والثقافة من قبل قيادات المجتمع المحلي والجماعات الدينية والأسر المحافظة. وهذا يعني ان المدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن تحديات متعددة المستويات خاصة من ناحية العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز واشكال كثيرة ومعقدة في آن. فكثير هم اولئك الذين ينظرون الى حرية التعبير والتجمع من اجل تحقيق المساواة بين الجنسين على انها تحريض على الفساد الاخلاقي والدعارة وما الى ذلك، وخير دليل حملة "عاهراتك يا وطن" التي اشتركت فيها كثير من القوى والجهات الراضة لمشاركة النساء في احتجاجات تشرين 2019 في العراق.

• التوصيات:

- الدولة سواء كان على الجانب التشريعي (مجلس النواب العراقي) والجانب التنفيذي (الحكومة العراقية) مدعوة الى اتخاذ/تشريع مجموعة من القوانين والتشريعات من شأنها أن توفر حماية للمدافعين/ات عن حقوق الانسان بما يضمن سلامتهم/هن واستمرار عملهم/هن وعلى رأسها تشريع قانون حماية المدافعين عن حقوق الانسان. وكذلك منع السلاح المنفلت والحد من تأثيراته على الشارع/ المجتمع اذ يُعتقد انه سبباً في كثير من الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون/ات وخاصة في وقت الازمات والاضطرابات كما حدث ايام احتجاجات تشرين 2019.

- ان تأخذ الدولة بنظر الاعتبار ان تشريع قوانين مثل (حماية المدافعين عن حقوق الانسان وقانون



حرية التعبير.. الخ) يتطلب ان تفتح نقاشاتها على اوساط مجتمعية مختلفة (منظمات المجتمع المدني، اكاديميين، خبراء دستور، ناشطين ومدافعين) وان لا يقتصر هذا الموضوع على جهازها التشريعي او التنفيذي وبما يضمن ان لا تتعارض هذه القوانين مع روح الدستور العراقي، ولا يتنافى مع توقيع العراق على كثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية بالشأن ذاته.

- أن تأخذ الدولة على عاتقها تدريب وتطوير وتأهيل كوادرها الأمنية التي لها علاقة بمثل هذه القضايا ومنها القوات المعنية بالتواجد اثناء وجود المظاهرات لضمان ان لا يتعرض أي من المواطنين الى اذى وهو يمارس حق من حقوقه التي نص عليها الدستور.

- زيادة الوعي بأهمية الناشطين/ات وهذا يتطلب جهوداً كبيرة ومؤسسات تأخذ على عاتقها هذه المهمة وقبلها ان تكون مؤمنة بأدوارهم/ن في المجتمع عموماً، وهذا الاجراء من غير المتوقع ان تقدمه السلطات/الحكومات كونها كانت جزءاً سواء قصدت ذلك أم لم تقصد سبباً في ترسيخ نظرات الاتهام ان لم تكن محاربة حتى للمدافعات عن القضايا النسوية والمدافعات عن حقوق الانسان.

- ضرورة الالتفات الى اهمية ان يحظى هذا الموضوع بأقصى درجات الاهتمام من قبل منظمات المجتمع المدني ومحاولة فتح نقاشات يدعمها او يشارك فيها فاعلين مجتمعيين مؤمنين بهذه القضايا (احزاب سياسية- رجال دين وزعماء قبائل معتدلين) يقفون بوجه الهجمات الشرسة التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الانسان ومحاولة توضيح ان جزء كبير من العادات والتقاليد قد نتجت في زمان ومكان يختلف عن الذي نعيشه الآن وقد فهمت على نحو خاطئ ولا تمت للدين والشرائع بصلة.

- للإعلام دور كبير لا يمكن اغفاله، فهو واحد من وسائل الهيمنة -حسب غرامشي- وتغيير القنوات لذا تقع عليه مهمة فضح الانتهاكات والوقوف بوجه حملات الهجوم التي يتعرض لها النشطاء على الدوام والدور التثقيفي / التوعوي.

الهوامش:

- 1- بيان وزارة التخطيط العراقية / منشور على موقع الاناضول بتاريخ 3 / 1 / 2022
- 2- المدافعون عن حقوق الانسان: حماية حق الدفاع عن حقوق الانسان / صحيفة الوقائع رقم 29 وهي سلسلة من صحف الوقائع في حقوق الانسان تصدرها مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان بمكتب الامم المتحدة في جنيف.
- 3- صحيفة الوقائع رقم 29 / المصدر السابق
- 4- المرأة العراقية بعد 2003 (محفزات العنف، وحواجز التمكين) لينا عماد الموسوي / مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- 5- المصدر السابق
- 6- مشاكل تحرير المرأة (رؤية ماركسية) / ايفيلين ريد / ترجمة رغد قاسم / دار الخيال.
- 7- قضايا المرأة / نوال السعداوي / مكتبة مدبولي 2007
- 8- مقابلة مع الباحثين
- 9- الفضاء العام عند يورغن هابرماس (بحث في المفهوم والتحول التاريخي) / نوار ثابت / اطروحة دكتوراه منشورة بتاريخ 14 / 3 / 2018
- 10- الانفلات من الهيمنة واختراق الفضاء العام / د. اسماء جميل رشيد / مجلة القافة الجديدة العدد 412 أيار 2020
- 11- المصدر السابق.
- 12- على مدى اسابيع قبل الأول من تشرين 2019 وبداية تظاهرات تشرين كان حملة الشهادات العليا يتظاهرون امام مكتب رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي في منطقة العلاوي قبل ان يتم الاعتداء عليهم من قبل رجال الأمن، وظهرت مقاطع الفيديو ان الاعتداء شمل حتى النساء بين المتظاهرين.
- 13- النساء والنسوية في حركة الاحتجاج بالعراق - ملاحظات أولية (رصد أولي لبعض النقاط المتعلقة بهاجس أن يتبلور التقاطع بين الوعي النسوي وحركة الاحتجاجات في العراق) / زهراء علي.
- 14- نساء العراق يكسرن الحواجز الاجتماعية ويجابهن العنف / غفران يونس / مقال متاح على موقع اندبنت عربية / منشور بتاريخ 14 / 2 / 2020
- 15- مقابلة مع الباحثين

- 16- نساء ساحة التحرير ببغداد.. "انتفاضة" داخل ثورة / تقرير منشور بتاريخ 13 / 11 / 2019
- 17- مقابلة مع الباحثين
- 18- احتجاجات تشرين (تنوع الرؤى وجدليات التغيير) / مجموعة من المؤلفين / دار الرواق / مركز رواق بغداد للسياسات العامة / الطبعة الثانية
- 19- انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الاول 2019 الى نيسان 2020 / بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق / مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان / آب 2020
- 20- السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة / الموقع الرسمي للأمم المتحدة على شبكة الانترنت.
- 21- عوامل ومؤشرات انتهاك الامن الانساني للمرأة العراقية / د. كريم محمد حمزة / تدريسي في قسم الاجتماع كلية الآداب- جامعة بغداد / مجلة كلية الآداب - العدد 98
- 22- مقابلة مع الباحثين
- 23- انتفاضة العراق 2019 والخيال النسوي / زهراء علي / موقع السفير العربي 8 / 11 / 2021

